

الخليفة: جلسة خاصة لإقرار قانون البدون في حال فشل اللجان في تمريره

أكد رئيس لجنة غير محددة الجنسية «البدون» محمد الخليفة لـ «الأنباء» أن المهلة المحددة

لمناقشة قانون فئة غير محددى الجنسية في اللجنة التشريعية تنقضي «اليوم» والتي بدورها ستحول هذا القانون إلى لجنة «البدون» البرلمانية بإنهاء عمل «اليوم»، مشيراً إلى أنه قد تقدم يطلب استعجال مناقشة القانون في اللجنة التشريعية من ذي قبل وتحديد المهلة بأسبوعين، ولكن طلب مقرر اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال أن تكون المهلة المحددة لمناقشة هذا القانون هي «شهر»، وذلك لمناقشته باستفاضة وبشكل دقيق وواضح وتمت موافقة المجلس على طلبه.

وقال الخليفة أنه وزملاءه أعضاء لجنة غير محددى الجنسية البرلمانية ينتظرون بشغف تحويل هذا القانون المهم جداً لهم، وذلك لإنصاف أبناء هذه الفئة ورفع الظلم عن المظلومين، مبيناً أن أعضاء اللجنة سيعملون على سرعة إنجاز هذا القانون ورفع تقريرها عاجلاً غير أجل إلى



محمد الخليفة

الدلال لإنشاء الطريق الثالث الواصل بين صباحان والضبابية

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة جاء فيه: منذ أعوام الستينيات لم يكن لدينا سوى طريق الفحيحيل السريع الذي يربط الشمال بالجنوب ثم أنشئ طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، إلا أن الاختناقات المرورية بازدياد فكم السيارات الجديدة التي



محمد الدلال

تنزل إلى الشوارع سنوياً كبير ويصل بالآلاف مما يخلق معه أزمات مرورية خانقة وتعطيل لمصالح المواطنين والمقيمين، لذا فالحاجة ملحة لحلول جذرية لمواجهة المشكلة. جاء تصعيد إيران تهديداتها لدول الخليج العربي مؤخراً أثر الكشف عن خلية إرهابية تعمل لصالح إيران في البحرين، وصدور أحكام قضائية كويتية، على مجموعة من الإيرانيين المتهمين بالتجسس لصالح إيران، وتصاعد الهجوم الإيراني على مشروع الاتحاد الخليجي، خاصة بين السعودية والبحرين، وقيامها بتغطية جزيرة ابوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتنبعث من الهوائيات

الدقاسي يدعو إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية

دعا رئيس البرلمان العربي علي الدقاسي إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وإثارة النعرات الطائفية بهدف زعزعة أمن واستقرار هذه الدول، وذلك في محاولة منها لتحويل الأنظار عما تتعرض له من ضغوط دولية بسبب برنامجها النووي، وإيضاً عما يعايناه النظام في إيران من مشاكل داخلية متفاقمة.

وقال الدقاسي في بيان له ان تصعيد إيران تهديداتها لدول الخليج العربي مؤخراً أثر الكشف عن خلية إرهابية تعمل لصالح إيران في البحرين، وصدور أحكام قضائية كويتية، على مجموعة من الإيرانيين المتهمين بالتجسس لصالح إيران، وتصاعد الهجوم الإيراني على مشروع الاتحاد الخليجي، خاصة بين السعودية والبحرين، وقيامها بتغطية جزيرة ابوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتنبعث من الهوائيات



علي الدقاسي

«الصدقة البرلمانية» يناقش الأوضاع السياسية والاقتصادية مع سفراء الدول العربية في سراييفو



وفد الصداقة البرلمانية الكويتية مع سفراء الدول العربية

بدأ من تحديث تشريعاتها المحلية بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم والمنطقة. وبحث الطيبطائي والوفد المرافق له الإستراتيجية التي يمكن إتباعها في سبيل تعزيز الحضور العربي في البوسنة والهرسك، مشيراً إلى أن الكويت انتهجت مسارا ناجحا في علاقاتها مع البوسنة والهرسك، الأمر الذي مكنتها من اتخاذ موقع مميز ساهم في تحقيق العديد من الأهداف الوطنية لكلا البلدين الصديقين.

وعلى الصعيد نفسه، أشار أعضاء الوفد إلى أهمية تدليل كل الصعاب التي قد تواجه السياح والمستثمرين العرب وخاصة من دول الخليج العربي، وذلك تماشياً مع المستجدات التي تشهدها العلاقات البوسنية مع الدول العربية خاصة بعد تزايد اهتمام المستثمرين من دول الخليج العربية والكويت بالذات في الفرص الاستثمارية التي توفرها البوسنة والهرسك.

ناقش وفد الصداقة البرلمانية الكويتية مع سفراء الدول العربية لدى البوسنة والهرسك مستوى العلاقات العربية البوسنية والعلاقات الكويتية البوسنية بشكل خاص.

وشمل النقاش الذي جرى في مقر السفارة الكويتية في سراييفو الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية التي تمر بها البوسنة والهرسك وسبل توثيق العلاقات بين البوسنة والهرسك والدول العربية، لاسيما دولة الكويت التي تتفرد بعلاقات مميزة مع البوسنة والهرسك، مشددين على أهمية دعم وحدة وسيادة الدولة البوسنية التي تعاني بعض التحديات بهذا الشأن.

من جهته أكد نائب رئيس وفد الصداقة البرلمانية الكويتي د.وليد الطيبطائي والوفد المرافق له أهمية إيجاد الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لمساعدة البوسنة والهرسك لتتغلب على العقبات التي تواجهها بسبب الآثار السلبية التي تركتها الحرب



وفد الصداقة البرلمانية الكويتية في البوسنة والهرسك يلتقي مفتي سراييفو

المناور يطالب «المركزي» بصرف المكافأة الشهرية للموظفين

طالب النائب اسامة المناور مجلس ادارة البنك المركزي بالاستجابة الى ما اوصت به لجنة العرائض والشكاوى بان يقوم بنك الكويت المركزي بصرف قيمة المكافأة الشهرية الـ (200 دينار) المنصوص عليها في قرار ديوان الخدمة المدنية بأثر رجعي اعتباراً من 2007/1/1 وان تقوم ادارة البنك المركزي بدراسة ومقارنة جميع المزايا المالية والوظيفية التي يتقاضاها الموظفون الكويتيون الذين يعملون في البنك المركزي وديوان المحاسبة وهيئة اسواق المال وان يتم بعد الانتهاء من الدراسة تطبيق افضل كادر على موظفي بنك الكويت المركزي ومسؤوليهم بنظر انهم في ديوان المحاسبة وهيئة



اسامة المناور

اسواق المال والأمر يتطلب من ادارة البنك المركزي فوراً صرف الحد الأقصى من المكافأة المالية الموافق عليها من قبل مجلس الخدمة المدنية ووزير المالية في عام 2007 كخطوة اولي نحو مساواتهم مع نظرائهم في الجهات الرقابية الأخرى.

ذياب: إدانة شبكة التجسس دليل خطورة المخطط الإيراني

أكد النائب مناور ذياب ان حكم محكمة الاستئناف بإدانة خلية الحرس الثوري الإيراني التجسسية يعد دليلاً جديداً على خطورة وعمداً المخطط التوسعي الإيراني وتهديده لأمن الكويت وامن دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال ذياب في تصريح صحافي: ان حكم ادانة الخلية التجسسية الإيرانية يتطلب من الحكومة الكويتية واجهزة الامن المختلفة اليقظة التامة وتفعيل التواصل الأمني بين دول مجلس التعاون لمحاصرة جواسيس النظام الإيراني وحرسه الثوري في الخليج العربي، مطالبا بأخذ العبرة من مأساة الغزو العاشم حيث كان بالكويت قبل الغزو عدد كبير من الجواسيس العراقيين والآن جواسيس الحرس الثوري في الكويت ولا تريد ان نفاجا بكارثة وغزو جديد على ايدي عملاء طهران. وأضاف ذياب: ان ما أثبتته قضاء الكويت العادل من ادائه واضحة للمنتورين في خلية التجسس الإيرانية يدعونا ككويتيين إلى الاسراع في دعم وتأييد مشروع الوحدة الخليجية لإقامة الكونفيدرالية الخليجية لافتاً إلى ان إيران لن يردعها الا ان تتوحد دول الخليج العربي وتصير قوة اقليمية ويكون هناك جيش خليجي واحد وسياسة خارجية واحدة.



مناور ذياب

«التعليمية» تناقش اليوم تحديد أعداد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة

ترتكز على قضية منع الطلبة الحاصلين على شهادة الدبلوم من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وإستكمال دراستهم الجامعية، ومناقشة قرار تحديد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة في الخارج بعدد (50) طالب فقط، وايضا سستتم مناقشة تراكم الوظائف الإشرافية في وزارة التربية وعدم وجود شواغر.

● خالد الشمري

كشفت مصادر برلمانية في لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية لـ «الأنباء» ان الاجتماع الذي ستعقده اللجنة «صباح اليوم» بحضور وزير التربية والتعليم العالي وزير المالية بالانابة د.نايف الجحرف وبعض مسؤولي الوزارة سيكون جوريا حيث ستتم فيه مناقشة مواضع مهمة جدا تصب في صالح التعليم، موضحة ان هذه القوانين التي ستناقش في اجتماع اللجنة



د.علي العمير

مطيع يقترح خطة لإيجاد فرص وظيفية للشباب الخريجين

خلال العشر سنوات الأخيرة، عدم قيام القطاع الخاص باجتذاب العمالة الوطنية الكويتية للعمل بالقطاعات الأهلية ينسب مؤثرة رغم صدور قانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية. عدم تضمين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكويت للمشاريع التنموية الكافية لخلق فرص عمل تتناسب مع العدد المطلوب. من واقع التحاليل والدراسات والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنات وتنفيذ خطط التنمية تبين ابتعاد التنفيذ الفعلي عن الأرقام الملموطة المخطط تنفيذها.

الأسر الذي بين استحالة تحقيق العسد المأمول إيجاده من الوظائف والمقدر بـ 400 ألف في خلال 14 سنة، وذلك يتطلب التخطيط لإيجاد حوالي 28 ألف وخمسمائة وظيفة سنوياً. ثم ذكر النائب د. أحمد مطيع أنه ينبغي على الدولة بجميع قطاعاتها إن أرادت الخروج من تلك الأزمة ووضع الحلول الأكيدة والمنطقية لاستيعاب العدد الهائل المتوقع وجوده في عام 2026 أن تسير في تحقيق ما يلي:

- ينبغي على الدولة السعي في توجيه المناهج التعليمية لتأتي ملبية لاحتياجات الكويت من العمالة الفنية المهنية الماهرة، والعمل على تغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية التي تعاني من الندرة في بعض التخصصات.
- وكذلك على الدولة أن تهتم بتنفيذ المشروعات القومية الكبرى ذات العمالة الكثيفة.
- 3- وتعمل كذلك الدولة على زيادة الحوافز التي تسهم في زيادة إقبال المواطن الكويتي على أداء الأعمال التي يشغلها الموفدون.
- وايضا ينبغي أن تتخلى العمالة الوطنية الكويتية عن رفض العمل بهذه الوظائف، وقلية إقبالهم عليها أيا كان السبب في ذلك، وتلك الوظائف نحو الوظائف الهامشية كالطباعة والمراسلة والتمريض وغيرها.
- أخيراً أن تقوم الدولة أيضا أن تقوم بالإعداد لعمل برامج للتدريب التحويلي للعمالة الوطنية الكويتية التي لا تجد الرضا الوظيفي لما تؤديه من أعمال.
- أخيراً أن تقوم الدولة بالعمل على سرعة إنهاء المشروعات تحت التنفيذ التي مازالت بعيدة عن نطاق التشغيل وإعطائها دفعة قوية لما لها من أثر على زيادة الفرص الوظيفية في حياة الانتهاج منها في المواعيد المخططة.

صرح النائب د. أحمد مطيع العازمي بأن مدى قابلية التوجه نحو إيجاد 400 ألف وظيفة للكويتيين بحلول عام 2026 له معوقات عديدة تحول دون تنفيذها، وذلك يعود لأسباب عديدة، منها:

- عدم فاعلية تنفيذ قرارات الإحلال الوظيفي الصادرة عن الخدمة المدنية، وتزايد عدد الوظائف الوافدة بالوزارات والإدارات الحكومية، من سنة مالية إلى أخرى، حيث ان عدد الوظائف الوافدة قد تضاعف

خلال العشر سنوات الأخيرة، عدم قيام القطاع الخاص باجتذاب العمالة الوطنية الكويتية للعمل بالقطاعات الأهلية ينسب مؤثرة رغم صدور قانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية. عدم تضمين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكويت للمشاريع التنموية الكافية لخلق فرص عمل تتناسب مع العدد المطلوب. من واقع التحاليل والدراسات والتدقيق على نتائج تنفيذ الموازنات وتنفيذ خطط التنمية تبين ابتعاد التنفيذ الفعلي عن الأرقام الملموطة المخطط تنفيذها.



د. أحمد مطيع

الطبيباني: قانون جديد لتطوير الرعاية الصحية لتضع الحكومة إستراتيجية تمتد حتى عام 2030

تقدم النائب د.وليد الطيبطائي باقتراح بقانون في شأن تطوير الرعاية الصحية جاء فيه: مادة أولى: تضع الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إستراتيجية متكاملة للرعاية الصحية للمواطنين حتى سنة 2030 وذلك على ان تتضمن برامج ولها ان تستعين في ذلك ببيوت الخبرة الوطنية والعالمية. وتنظم الحكومة مؤتمرا وطنيا لمناقشة هذه الاستراتيجية جميع الجهات المعنية. مادة ثانية: لتتزم الحكومة بهذا القانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية، تشمل على ما يأتي:

- الخدمات الثانوية والتخصصية.
- الرعاية الصحية التأهيلية.
- الرعاية التلطيفية.
- مركز الحوادث والطوارئ.

● المركز الطبي للتدريب والتعليم المستمر.

● مركز التخطيط والجودة الصحية.

● ولها ان تستعين في ذلك بالمؤسسات الطبية العالمية التي تعمل بنظام «الادارة الشاملة» لضمان حصول المدينة الطبية على الاعتماد العالمي.

● مادة ثالثة: لتتزم الحكومة بتأسيس شركة متخصصة للخدمات الصحية للمواطنين تقوم بإدارة المدينة الطبية المشار اليها في المادة السابقة.

● وتطرح اسهم هذه الشركة للاكتتاب العام وفقا للنسب التالية:

- 25% للمؤسسات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء.
- 30% للاكتتاب العام.
- 25% تطرح بالمرز العلني للشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

● 20% لمستثمر رئيسي يمثل في شركة طبية عالمية متخصصة في ادارة المناطق الصحية او مؤسسة عالمية متخصصة ومعتمدة.

● مادة رابعة: لتتزم الحكومة خلال سنتين سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بما يأتي:

- تأسيس شركة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين برسوم مدعومة للمواطنين.
- إنشاء مستشفى تخصصي للمقاعدين بمساهمة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- العمل على حصول المؤسسات الصحية على الاعتماد العالمي.
- إنشاء مشروع الملف الالكتروني للمرضى والمراجعين.
- وضع نظام لقياس الاداء والانجاز في المؤسسات الصحية.
- مادة خامسة: تضع وزارة الصحة بالتعاون مع الجهات المعنية خطة متكاملة لفئات المجتمع تحدد الفحوصات الوقائية الواجب اجراؤها لكل فئة والفترات الزمنية اللازمة لاجراء الفحص بحسب جنس وطبيعة وحالة وبيئة كل فئة. وتستعين وزارة الصحة في ذلك بالبروتوكولات العالمية المتعمدة للفحوصات الوقائية بناء على الدراسات المحلية التي تحدد الأمراض الأكثر شيوعاً في الكويت والمنطقة.
- مادة سادسة: تعد لجنة مشكلة من وزارة الصحة وجامعة الكويت وجهات الاختصاص الأخرى ومستشارين علميين دراسة متكاملة تحدد:
- الأمراض الأكثر شيوعاً في دولة الكويت والمنطقة.
- نوعية الفحوصات المطلوبة لكل فئة بحسب المقاييس المعتمدة عالمياً.
- الاحتياجات المطلوبة لتوفير



د.وليد الطيبطائي

الكبار السن ونزوي الاحتياجات الخاصة في أماكن إقامتهم.

- توفير الاحتياجات الأساسية الطبية للمرضى في أماكن إقامتهم.
- دراسة بيئة إقامة المرضى من الناحية الصحية وضمان سلامتهم في محل إقامتهم واقتراح اجراء التغييرات والتعديلات على مساحتهم ورفع تقرير بذلك لجهات الاختصاص.
- توفير الرعاية النفسية للمرضى.
- اعداد ملف طبي متكامل عن كل مريض.
- مادة تاسعة: يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض من وزير الصحة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.
- مادة عاشره: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

- حفظ بيانات المراجعين ومتابعاتهم، وإنشاء ملفي الكتروني متكامل لكل مراجع سلفي والمستشفيات الطبية والميزانية السنوية وغيرها، وذلك خلال سنة من تاريخ هذا القانون. وتقوم وزارة الصحة بتوفير الاحتياجات الخاصة والميزانية اللازمة لهذا المشروع وذلك خلال سنة من تاريخ انتهاء الدراسة.
- مادة سابعة: ينشأ في كل منطقة صحية قسم خاص يسمى قسم «تعزيز الصحة» يتبع رئيس الرعاية الأولية في المنطقة المعنية وتحدد مهامه بالآتي:
- الاشراف المباشر على برنامج «تعزيز الصحة الشخصي» بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى.
- اعداد البرامج التوعوية الخاصة لكل مرض.
- اعداد دورات تدريبية لتوعية أفراد المجتمع بالطرق الصحية.

- حفظ بيانات المراجعين ومتابعاتهم، وإنشاء ملفي الكتروني متكامل لكل مراجع سلفي والمستشفيات الطبية والميزانية السنوية وغيرها، وذلك خلال سنة من تاريخ هذا القانون. وتقوم وزارة الصحة بتوفير الاحتياجات الخاصة والميزانية اللازمة لهذا المشروع وذلك خلال سنة من تاريخ انتهاء الدراسة.
- مادة سابعة: ينشأ في كل منطقة صحية قسم خاص يسمى قسم «تعزيز الصحة» يتبع رئيس الرعاية الأولية في المنطقة المعنية وتحدد مهامه بالآتي:
- الاشراف المباشر على برنامج «تعزيز الصحة الشخصي» بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى.
- اعداد البرامج التوعوية الخاصة لكل مرض.
- اعداد دورات تدريبية لتوعية أفراد المجتمع بالطرق الصحية.